

أهداف الألفية الإنمائية المراوغة

مع مرور سبع سنوات وبقاء ثمان سنوات أخرى، ليس لدى المجتمع الدولي الكثير ليزهوبه. ففي عام ٢٠٠٠، وفي زفة كبرى، تعهد زعماء العالم بتحسين مستويات المعيشة بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية الثمانية - وتشمل الفقر، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والبيئة - بحلول عام ٢٠١٥. ولكن بعد قطع منتصف الطريق، وعلى الرغم من تحقيق تقدم كبير في بعض الجبهات، لا يزال معظم أهداف الألفية الإنمائية بعيدا عن متناول معظم الأقاليم بصورة عنيدة، حسب تقرير الرصد العالمي السنوي، الذي شارك في وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ولا شك أن النمو العالمي السريع سيفيد - على الرغم من أن استخراج الموارد على نحو غير قابل للاستدامة والتلوث يقوضان استدامة ونوعية النمو بالنسبة لبعض البلدان. ويقتضى الأمر أن يجعل المجتمع الدولي حاليا بزيادة المعونة، وأن يبدي اتساقا أكبر في السياسات، وأن يجعل المساعدات أكثر توافقا مع استراتيجيات التنمية القومية. كما يقتضى الأمر منه التصدي لخطر كبيرين يتهددان الأفاق الأكثر إشراقا: المستوى المرتفع على نحو غير مقبول لعدم المساواة بين الجنسين (انظر مقال صفحة ٦)، والحاجات الأكبر للدول الهشة (انظر الإطار).

الفقر. إجمالاً، أن العالم ككل في طريقه لتحقيق هدف تخفيض أعداد الفقراء بمقدار النصف عما كان عليه في ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥. الواقع، أن من يعيشون في فقر مدقع (على أقل من دولار يوميا) يقل عددهم عن مليار نسمة لأول مرة. لكن أفريقيا جنوب الصحراء متخلفة عن الركب، وتمثل المنطقة حاليا ٣٠ في المائة من الفقر المدقع في العالم (من ١٩ في المائة في ١٩٩٠ و ١١ في المائة فقط في ١٩٨١). ومن المتوقع أن يحقق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الهدف، «إن كان بصورة ضيقة، ومن المرجح أن تقترب منه أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية. والمناطق التي تعد نجوما هي شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا، التي يتوقع أن تتجاوز الهدف، بفضل النمو المثير للعجاب والمستدام.



أطفال من ليبيريا يصطفون للتطعيم ضد الحصبة.

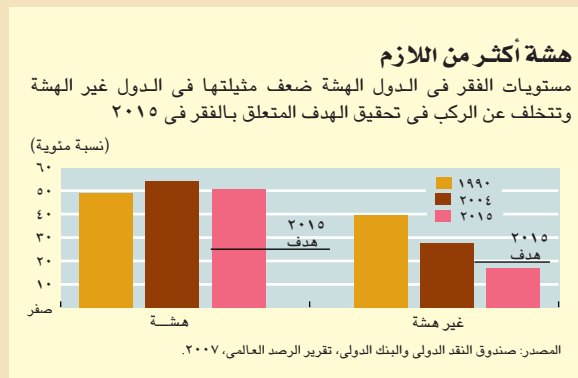
التعليم. يتم الدراسة الابتدائية حاليا عدد أكبر من الأطفال عنه في أى وقت مضى - إذ ارتفع المعدل من ٧٨ في المائة في ٢٠٠٠ إلى ٨٣ في المائة في ٢٠٠٥. لكن ثلث البلدان النامية لا يرجح أن يحقق هدف اتمام الدراسة الابتدائية الشاملة. إضافة إلى أن الدراسات تبين أن نوعية التعليم، مقيسة بالتحسن في مهارات المعرفة، لم تتبع بالضرورة التوسع في الالتحاق بالمدارس. والمجموعات الأكثر استعصاء هي تلك التي تعاني من «حرمان مزدوج». الإناث وأبناء المجموعات المستبعدة إثنيا ودينيا ومن الطبقة الدنيا (انظر مقال صفحة ١٦).

الصحة. انخفضت الوفيات بسبب الإصابة بالحصبة بنسبة ٧٥ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء عقب اتمام ٥٥٠ مليون عملية تطعيم منذ ٢٠٠٠. لكن ١٠ ملايين طفل دون سن الخامسة في البلدان النامية يموتون من هذا المرض كل عام مع أن الوقاية منه سهلة وغير مكلفة، وليس هناك أى إقليم في طريقه للوفاء بهدف تخفيض وفيات الأطفال.

طلقة بعيدة أخطأت الهدف

إن أكبر «عجز في أهداف الألفية الإنمائية» يكمن في الدول التي يتراخي فيها القانون والنظام، والتي يحبطها ضعف المؤسسات والفساد، وتدمرها المنازعات الأهلية وتمثل هذه الدول التي تضم ٩ في المائة من سكان العالم النامى نحو ٥٠٠ مليون نسمة - ما يربو على ٢٥ في المائة من الفقر المدقع في العالم.

وعلى الرغم من قلة البيانات الحديثة عن الفقر بالنسبة للبلدان الهشة، يمكن بناء صورة عن التقدم الذي حققته الدول الهشة وغير الهشة الممتلئة، وذلك باستخلاص معدلات الفقر من متوسط مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقيسا بتكافؤ القوة الشرائية لهاتين المجموعتين من البلدان، والاستناد إلى تنبؤات النمو حتى عام ٢٠١٥. وتبين التحليلات أن متوسط مستوى الفقر في الدول الهشة زاد سوءا منذ ١٩٩٠، وإن هذه الدول ستواجه تفشيا للفقر المدقع يربو على ٥٠ في المائة في ٢٠١٥، بما يقل كثيرا عن هدف تخفيض دخل الفقراء إلى ٢٤.٥ في المائة (انظر الشكل). وعلى جبهتي الصحة والتعليم، فإن الأبناء مخيبة للأمال بالمثل: فالدول الهشة تمثل نحو ثلث وفيات الأطفال وثلث كل الأطفال البالغين من العمر ١٢ عاما الذين يفشلون في إتمام الدراسة الابتدائية. وإضافة لذلك، فإنه إن لم تتلق هذه الدول المساعدة، فإنها تشكل خطرا يعبر الكثير منه الحدود - من خلال المنازعات الأهلية، ومخاطر الصحة العامة، والأزمات الإنسانية.



ما الذى يمكن عمله؟ يقتضى الأمر أن يكثف المانحون الثنائون والمنظمات متعددة الأطراف جهودها لدعم هذه البلدان وتتضمن الخطوات اللازمة زيادة الوجود الميداني، وزيادة القدرة على الاستجابة سريعا لنوافذ الفرص، والتعاون الأفضل بين الوكالات، واستنادا للمشورة والمساعدة إلى الدروس المستفادة من سياسات بناء الدولة الناجحة في أماكن أخرى. والنبأ الطيب هو أن بلدانا مثل موزامبيق، وأوغندا، وفيت نام، تدبر بتجارب بنجاح الانتقال من وضع الدولة الهشة.

صندوق النقد الدولي يعتمد مدونة جديدة للشفافية المالية

الدولي أن المدونة «توفر قيمة مضافة حقيقية بسبب الارتباط بين الشفافية المالية والحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة، ونوعية السياسة المالية ومصداقيتها، وبين الأداء الاقتصادي». وفي مؤتمر عقد عن بعد مع منظمات الاعلام ومنظمات المجتمع المدني في ١٥ مايو، لاحظ أن المدونة هي مدونة «للمعايير الاقتصادية والمالية الأساسية» التي تستخدمها التقارير المعنية بمراعاة المعايير والمدونات «التي أعددتها طواعية ٨٦ من البلدان الصناعية، وبلدان السوق الناهضة والبلدان النامية على النطاق العالمي، وثبت أنها مفيدة في تحديد أوجه القصور وتحديد الأولويات المالية».

وقال جون شيلدن، الذي يرأس وحدة الشفافية المالية في الصندوق أن المدونة الجديدة تؤكد الحاجة إلى تكريس وقت كاف للمناقشة والبحث والمراجعة بالنسبة للميزانية المقترحة وأي مقترحات تكميلية للانفاق لكي تكون شفافة، ولاحظ أن المدونة تدعو لإعداد تقارير دورية عن الموارد المالية طويلة الأجل وأن تكون «كل المعلومات في المتناول، ولا يكفي تسجيل الإجراءات في مكان ما في جريدة رسمية تتوافر منها عادة نسختان أو ثلاث نسخ...».

أقر صندوق النقد الدولي في ٨ مايو مدونة جديدة للشفافية المالية تحدد تسع «ممارسات جيدة» جديدة يتعين على الحكومات اتباعها للنهوض بالمناقشة العامة حسنة الاطلاع بشأن كيفية تحصيل الضرائب والإنفاق. وتعتمد مدونة الممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية المنقحة التي اعتمدها الصندوق على تجارب العالم الحقيقي المستمدة من البلدان النامية، والأسواق الناهضة، والاقتصادات المتقدمة، وتتبع عملية إجراء مشاورات عامة موسعة.

ويبقى التفتيح على الدعائم الأربعة للشفافية المالية الواردة في المدونة الأصلية: وضوح الادوار والمسؤوليات، عملية علنية لوضع الميزانية، توافر المعلومات للعامة، وتطمينات بشأن النزاهة. لكنها تدخل تسع ممارسات جيدة جديدة محددة وتوسع نطاق تغطية الممارسات الأخرى. ومن بين المجالات التي تغطيها المدونة الموسعة الإيراد المتحقق من الموارد الطبيعية، والعقود الحكومية مع شركات التوريد، وتحصيل الإيرادات، والأساس القانوني لاستخدام الأصول الحكومية أو بيعها، وتأثير تدابير الميزانية، ونشر دليل المواطنين إلى الميزانية. وقد قال ريتشارد هيمينج نائب مدير دائرة الشؤون المالية في صندوق النقد



عاملات يحصدن محصول الدخن في ملامكاكا، بالنيجر

معاونة من القصور

سيحتاج ثلاثة وثلاثون بلدا معظمها في أفريقيا، لمساعدات طارئة لدعم عرض الغذاء فيها هذا العام، مثلما تنبأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). ويقول تقرير الفاو المعنى بأفاق المحاصيل والوضع الغذائي، أن توليفة من الأحوال المناخية المناوئة، والأزمات الاقتصادية، والمنازعات مهينة لتخفيض إنتاج المحاصيل في كثير من البلدان المعرضة للمعاونة، حتى وإن سجل إنتاج المحاصيل العالمي أرقاما قياسية جديدة.

وقالت الفاو التي تتخذ روما مقرا لها أنه على الرغم من أن إنتاج الحبوب العالمي في طريقه لمستوى مرتفع جديد يبلغ ٢٠٩٥ مليون طن هذا العام، فإن الطلب والأسعار يزدادان مع استخدام الوقود الحيوي لمزيد من الحبوب وانزلاق رصيد الحبوب العالمي لمستوى منخفض على امتداد ٢٠ عاما. وقاتورة استيراد الحبوب بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التي تعاني نقصا في الغذاء، مؤهلة للارتفاع بنسبة الربع على السنة السابقة، كما تنتبأ الفاو.

وتواجه أفريقيا الجنوبية عاما ثانيا على التوالي من النقص في إنتاج الحبوب، مع تضرر الإنتاج في زيمبابوي بصورة خاصة، على الرغم من أن المحصول الوفير في ملاوي ترك فائضا كبيرا متاحا للتصدير. ومن المتوقع حدوث انخفاض حاد في إنتاج شمال أفريقيا من الحبوب.

وتشمل البلدان الأخرى التي تواجه صعابا بوليفيا، التي أضر الجفاف والفيضانات فيها على أعداد كبيرة من المزارعين، وكوريا الشمالية، حيث لم يخف ارتفاع الإنتاج المحلي والمعونة الغذائية المتزايدة من كوريا الجنوبية من القلق بشأن عرض الأغذية.

نادي أكبر

ستشرع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إجراء محادثات مع شيلي، واستونيا، وإسرائيل، وروسيا، وسلوفينيا يمكن أن تفضي إلى انضمام البلدان الخمسة إلى مجموعة الاقتصادات الصناعية المتقدمة التي تضم ٣٠ عضوا.

كذلك تخطط هذه المنظمة التي تتخذ من باريس مقرا لها لدعم روابطها مع البرازيل والصين والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا، وهو تحرك يمكن أن يتوج بالعضوية.

لقد أنشئت هذه المنظمة في ١٩٦٠ وهي تضم البلدان الأعضاء التي تفي بمعايير الحكم الديمقراطي والسياسات الاقتصادية المستندة إلى السوق. وبعد البدء بمجموعة أساسية من الاقتصادات الصناعية المتقدمة، اتسعت عضوية المنظمة خلال التسعينيات لتشمل المكسيك (١٩٩٤)، وجمهورية التشيك (١٩٩٥) وكوريا الجنوبية وبولندا (١٩٩٦) وجمهورية السلوفاك (٢٠٠٠).

الاحتفاظ بالدفء في سيبيريا

يقرض بنك الإنشاء والتعمير الأوروبي، بلدية في سيبيريا، روسيا، ٢٠ مليون يورو (٢٦,٨ مليون دولار) لإحلال المساكن العامة التي لا تتحمل شتاء يدوم ٧ أشهر في درجة حرارة تبلغ ٥٠ تحت الصفر. وسيمول القرض المقدم من البنك بناء أربعة مشاريع جديدة للإسكان في مدينة سورجوت في غرب سيبيريا. وستكون الثمانمائة شقة الجديدة أكثر أمنا، وأشد دفئا، وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة بنسبة ٣٠ في المائة.